

معرف الكائن الرقمي للمقال (DOI):10.54240/2318-011-003-006

صناعة الدينار والدرهم في دول المغرب الإسلامي

ما بعد الموحدين (7-9 هـ/13-15 م)

The industry of the Dinar and the Dirham in the countries of the Islamic Maghreb after the Almohads (7-9 A.H/13-15 A.D)

اسم ولقب المؤلف المرسل: د. طاهري أمحمد- Tahri Mhamed صص 114- 139
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ في التعليم المتوسط- دكتوراه في التاريخ الوسيط- جامعة
البليدة2 لونيبي علي- الجزائر/البريد الإلكتروني: tahrimhamed1981pr@yahoo.com

تاريخ استقبال المقال: 2021/06/29 تاريخ المراجعة: 2021/07/07 تاريخ القبول: 2021/10/12

الملخص: يتناول موضوع هذه الدراسة صناعة الدينار والدرهم بالمغرب الإسلامي في دول ما بعد الموحدين بين القرنين 7-9 هـ/13-15 م، الذي اختصت به دار السكة كمؤسسة نقدية مكلفة من طرف السلطة الحاكمة بإصدار النقد، والحفاظ عليه قيمة ووزنًا وعبارة في عهد الدويلات الثلاث، منذ دخوله كمعدنٍ خامٍ إلى غاية خروجه على شكل عملة مسكوكة. لذا فإن عملنا هذا يهدف إلى تتبع مراحل صناعة الدينار والدرهم باعتبارهما جوهر المعاملات المالية في العصر الوسيط، ومقياسٌ به نتعرف على درجة التطور الاقتصادي بالمغرب الإسلامي في فترة ما بعد الموحدين، حيث تتطلب صناعتها يدًا عاملة ذات مهارة وخبرة تعكس التطور الذي بلغته دور الضرب في مجال صناعة النقد. وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد حاولنا معرفة أصل الدينار والدرهم ومواصفاتها الشرعية شكلاً ومضموناً، مع الوقوف على طبيعة دار السكة بهذه الدول الثلاث وجهازها الإداري والفني الذي يقوده الناظر والمقدم، وتتبع مراحل صناعة الدينار والدرهم، مع إبراز أهم الأخطاء التي يقع فيها عمال دار الضرب، مما يعرقل عملية الحصول على نقدٍ خالصٍ قابلٍ للتداول. وعليه فإن هذه الدراسة تتطلب منهجاً تاريخياً يقوم على جمع المادة التاريخية، وإخضاعها للتحليل

والإستنتاج، لكون هذه الحرفة قد جمعت في كنفها عدّة علومٍ تقوم على الكيمياء وتقنيات التعدين ومعالجة المواد وعديد الفنون.

لنخلص في التّهاية إلى التّأكيد على أهمية الدّينار والدّرهم كعملية نقدية ببلاد المغرب الإسلامي تحمل مواصفاتٍ مضبوطةٍ في الشكل والمضمون، حيث تمر صناعته بمراحل متدرجة من دخول الحجر المعدني من الذهب والفضّة إلى دار السكّة، حيث يتمّ صهرهما وطرقهما بالقالب أو صبّهما وسطه، بعد ما تمّ إعدادهما على شكل سبائك من الذهب أو الفضة، ليخرج كاملاً قابلاً للتداول بعد ثبت وزنه بصنّج العيار التي تعد آخر مرحلةٍ تسمح لطرح الدّينار والدّهّم، وجعله قابلاً للتعامل بين الرعية، ولعلّ هذه العمليات كانت برعاية دار الضرب التي يسهر على تسييرها جهازٌ إداريٌّ وفنيٌّ متكاملٌ هدفه الحفاظ على قيمة وزن وعيار الدّينار والدّرهم.

الكلمات المفتاحية: الدّينار؛ الدّرهم؛ الصّناعة؛ دار السكّة؛ المغرب الإسلامي ما بعد الموحدين؛ الجهاز الفّيّ؛ الجهاز الإداري؛ الموازين؛ كيمياء التّقند.

ABSTRACT: The subject of this study deals with the manufacture of the dinar and the dirham in the Islamic Maghreb in the post-Muwahidun countries between the two centuries (7-9 AH/13-15 AD) which specialized in the house of the railroad as an institution charged with issuing and maintaining cash In the era of the three states, since its entry as raw mineral to the point of its exit in the form of coined currency. Their industry requires a skilled and experienced workforce. To answer this problem, we tried to know the origin of the dinar, the dirham, and their legal specifications, while examining the nature of the railroad and its administrative and technical apparatus, and tracing the stages of the industry, while highlighting the most important mistakes that the workers of the multiplication house make. Accordingly, this study requires from us a historical approach based on collecting historical material and subjecting it to analysis and conclusion, because this craft has brought together several sciences.

Let us finally conclude on the importance of the dinar and the dirham as a currency in the Islamic Maghreb with precise specifications, as its industry passes through stages of entering the mineral stone From gold and silver to Dar al-Sikka, where they are melted and knocked on the mold or poured in the middle of it, after they are prepared in the form of alloys of gold or silver, to come out as Millable tradeable after its weight was proven by the caliber cistern, and perhaps these operations were under the auspices of the

multiplication house, which is managed by an integrated administrative and technical apparatus aimed at preserving the value, weight and caliber of the dinar and the dirham.

Keywords: The Dinar; Dirham Industry; Railway House; Islamic Maghreb after the Almohads; the Islamic Maghreb; Middle Age Art Device; The Administrative Body; Balances; Chemistry Of Criticism.

المقدمة: تعد عملية صناعة النّقد من أبرز المهّمات الصّعبة الموكلة لدار الضرب، كونها تجمع ما بين الطرق العملية ذات الطابع الآلي والطرق الكيميائية التي تصاحب دخول المعادن خاصّة من الذهب والفضة، والموجّهة إلى إيجاد عملة نقية خالصة ذات قيمة وقابلة للتداول، حيث كان الدّينار والدّرهم من أهم العملات التي يتطلّب ضربها مهارة وخبرة ينفرد بها عمّال دار السكّة، وبذلك فإنّ هذه المسؤولية الملقاة على عاتق السلطة، قد أجبرتها على رعاية دار السكّة، وحسن اختيار القائمين عليها، لما لها من أثر بالغ على الإقتصاد والمجتمع.

من هنا تبدو أهمية صناعة الدّينار والدّرهم باعتبارهما قيمة لكلّ متمول، فهما الدّخيرة والقنية للرعية على الغالب زمن العصر الوسيط، ولعلّ هذه الأهمية قد جعلت ورثة الموحدّين لا يخرجون عن قاعدة الإهتمام بنظام المعدنين الذي يركّز على الذهب والفضة، وهذا ما دفع المختصّين في صناعة النّقد من فطاحل العلماء بوجهون عنايتهم للتأليف حول هذه الحرفة، فكان صاحب كتاب "الدّوحة المشتبكة في ضوابط دار السكّة" لأبي الحسن علي بن يوسف الحكيم آخر ما وصل إلينا في هذا الباب في بلاد المغرب الإسلامي؛ خاصّة إذا تعلّق الأمر بهذه الحرفة من الناحية العملية والرؤية الشرعية.

على هذا الأساس فقد جاءت هذه الدّراسة لتميط اللثام عن صناعة الدّينار والدّرهم في دول المغرب الإسلامي بعد سقوط الدولة الموحدية رغم قلّة المصادر التاريخية التي تتحدث عن الموضوع، وكانت المصادر المشرقية كأمثال ابن بكرة والهمداني من أهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها، نظرا لانعدام مصدر مغربي يختص بهذه الحرفة ما عدا صاحب الدوحة. إضافة لبعض الدّراسات الحديثة التي حاولت سدّ بعض الثغرات التي تركتها المصادر.

لذا فإننا نهدف من خلال هذا المقال إلى تتبع مراحل صناعة النّقد من الدّينار والدّرهم التي أوكلت مهمتها إلى دار السكّة كمؤسسة نقدية هدفها الحصول على عملة ذهبية أو فضية خالصة ذات قيمة تعكس التطور الاقتصادي للدول، لذا فإنّ هذه المهمة تتطلب يدا عاملة خبيرة وذات مهارة تمثلت في الجهاز الإداري والفني الذي يشرف عليها، إلّا أنّ ذلك لا يمنع من وجود أخطاء في عمليات السكّ نظراً لكثرة النّقد وتنوعه من أجزاء الدّينار والدّرهم.

وعليه فقد جاءت هذه الدّراسة كمحاولة منا لتعقب الإشكالية الرئيسية التي تبحث في: المراحل الكبرى لصناعة الدّينار والدّرهم بدور الضرب بالمغرب الإسلامي ما بعد الموحّدين في العصر الوسيط؟ وكيفية تحولهما من حجر معدني خام إلى عملة قابلة للتداول؟.

للإجابة على هذه التساؤلات إتّجهت أنظارنا للبحث في أصل الدّينار والدّرهم، ومواصفاتها الشّرعية، وطبيعة النّقد المريني والحفصي والزّياتي؛ فما طبيعة المؤسسة المكلفة بصناعة النّقد وجهازها الإداري والفني؟ كيف يتمّ تحويل معدن الذهب والفضة إلى دينارٍ ودهرمٍ؟ وهل كلّ عملة من الذهب والفضة هي قابلة للتداول؟.

1- الدّينار والدّرهم ومواصفاتها الشّرعية: يعدّ الدّينار من أبرز الوحدات النّقدية في العصر الوسيط، حيث تعود أصوله الأولى للفرس، وأصله كلمة "دَنار" ¹، أو أنّه كلمة يونانية مشتقة من اللفظ "دِنَارِيُون" ، ورغم هذا الإختلاف إلّا أنّ المتفق عليه أنّ لفظه مُعَرَّبٌ ²، حيث استعمله العرب قبل الإسلام، وجاء القرآن ليؤكّد عليه في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّيهِ إِلَيْكَ﴾ ³.

الظاهر أنّ الدّينار قطعة من الذهب تزن المثقال ⁴ أو درهم وثلاثة أسباع الدّرهم؛ أو ما يعادل 72 حبة من الشّعير الوسط، في حين ذهب آخرون إلى كونه أربع وثمانون حبة ⁵.

المتفق عليه من المذاهب على أنّ الدّينار يعادل 72 حبة من الشّعير ⁶. وبذلك فإنّ وزن الدّينار الشّرعي عند المالكية 4,2408 غ ⁷، وحدّده آخرون بـ: 4,333 غ ⁸.

أمّا عن الدّرهم فترجع أصوله إلى الكلمة الفارسية "Diram" ⁹، والتي عزّيت وأضحى لفظ درهم ¹⁰، ورغم ذلك فإنّ الدّرهم كان مستعملاً قبل الإسلام، وقد تعدّدت أنواعه وأوزانه، ممّا دفع ولّاة الأمور للتدخل وتحديد وزنه الشّرعي ¹¹.

حدّدت المصادر التاريخية وزنه بسبعة أعشار الدينار¹² ، وبذلك فإنّ الدرهم الشّرعي يعادل 10/7 مثقال الذهب، والدرهم الواحد يساوي خمسون حبة وخمس، على أنّ وزن الدرهم القديم على حدّ ما ذكرته الدّراسات المعاصرة 2,97غ أو 45,833غ حبة، وفي شمال إفريقيا والأندلس وزن الدرهم يقدر بـ 3,3غ¹³ ، وحدّد وزنه أيّام الإصلاح النقدي الذي أعده عبد الملك بن مروان بـ 2,975غ لكونه لم يكن معلوما سابقا¹⁴ .

يسوق لنا العلامة ابن خلدون الصفة الشّرعية للنقّد شكلاً ومضموناً، على أن تكون وفق المواصفات التالية: ضرورة اتّخاذ الكلمات والعبارات المعبّرة والهادفة، والمطابقة للشّرع دون الصور المشخّصة، وهي دعوة منه للإبتعاد عن التجسيم، إستعمال اللّغة العربية في الكتابة على النقّد، إحترام الشّكل المدور للدينار والدرهم على أن تكون الكتابات بداخلهما بدوائر متوازية، ضرورة اتّخاذ وجهين للعملة على أن يكون الوجه الأوّل يتضمّن أسماء الله، التهليلات، التّحميد، الصلاة على النبي وآله؛ أمّا الوجه الثاني فيتضمّن إسم السلطان، دار الضرب، تاريخ سكّ العملة، والظّاهر أنّ جميع الشعوب الإسلامية قد سارت على هذا النهج في سكّ النقّد شكلاً ومضموناً، ما عدا دولة الموحّدين التي سنّ لها المهدي بن تومرت (ت524هـ/1129م) درهما فضّياً مرّبع الشكل¹⁵ .

يبدو أنّ سكة الدول الثلاث لم تختلف كثيراً عن النّمط الموحد شكلاً ومضموناً، وهذا ما كان عليه الدينار الحفصي الذي ضربه أبو زكرياء الحفصي (625-627هـ/1324-1326م)؛ فهو أوّل دينار يحمل اسم الخليفة الموحد عبد المؤمن بن علي، والذي سمي بالدبلون، بلغ وزنه 4.72غ، ومقاسه ما بين 25-30مم¹⁶ ، ونظرا لثبات قيمة الدينار الحفصي ووزنه ونقاوة مادته فقد استعمل في المعاملات المالية والتّجارية مع الدول الأوروبية، ومنها أراغونة سنة 715هـ/1315م، وجنوة والبنديقية وفلورنسا ونابولي نظرا لرواج تجارة الذهب، خاصّة بعد إعلان الأمير الحفصي يحيى الأوّل سنة 640هـ/1242م الإستقلال النقدي عن الموحّدين¹⁷ ، ونفس الحال كان عليه الدينار المريني الذي سكّه السلطان أبو يوسف يعقوب المريني، على أساس أنه أوّل من اهتم بالسكة، وحققّ الدينار والدرهم¹⁸ ، وكان منه الذهبي¹⁹ والفضّي²⁰ والكبير²¹ ، كما أخذ الدينار الزياني نفس المواصفات باختلاف في الأوزان والكتابات، والتي بلغت 32 ديناراً مكتشفاً، وهي التي ذكرها هنري لافوا "Henri Lavoix" إبتداء

من السلطان أبي حمّو موسى الأول (707-718هـ/1307-1318م) إلى غاية السلطان عبد الله محمّد (910-923هـ/1504-1517م) حيث تنوعت أوزانه بين 4,48 غرام و4,66 غرام، وقطره ما بين 32 ملم و34ملم²². أما عن الدرهم، فعند بني حفص كان مربع الشكل لا يختلف عن الموحدى إلا في الكتابات والرموز، حيث كان منه القديم المغشوش والجديد النقي، بلغ وزنه 1.50 غ، ومقاسه بين 15-19 ملم، ونظرا لكثرة الزيف به تعرض الدرهم لعدة إصلاحات، حيث ظهر منه الناصري نسبة لعثمان الأوسط، وكانت أجزاء الخمسين والخروبة ونصف الناصري والدرهم الجديد والقفصي أو القديراط والدرهم الجرودية المشوبة بالنحاس²³، كما أنّ الدرهم المريني كان شبيها بدرهم الموحدين على أنّه أخذ تسمية الدينار الفضيّ، على حد ما أشار إليه صاحب المسند، وهناك من سمّاه الدينار العشري الفضيّ²⁴ إضافة لعملة فضية أخرى سميت السبعينية والطبرية²⁵، ونفس الشكل اتّخذه الدرهم الزياني الذي كانت أجزاءه الكبير والصغير ونصف الدرهم، وتراوح أوزانه ما بين 0,8 غ-0,9 غ و1,40 غ-1,60 غ، وأبعاده ما بين 13×13 ملم، 15×15 ملم، 16×15 ملم²⁶، كما وجد منه القديم والجديد على حدّ ما ذكره العقباني²⁷.

على ضوء ما تقدم يتضح لنا ذلك التشابه الواضح فيما بينها، حيث سارت الدول المنفصلة عن الموحدين في سك العملة على نمطها السابق، فجاءت جميع أنواع النّقد من الذهب دائرية، والفضة مربعة الشكل، وإن كان هناك اختلاف في الأوزان والكتابات والنقوش، فذلك مردّه للاستقلال السياسي والنقدي، وهو ما جعلها متفاوتة القيمة والوزن والرواج حسب قدرة السلطة على توفير المواد الأولية.

2- دار السكّة في العصر الوسيط: تخضع عملية ضرب النّقد للمؤسّسات التي عرفت بدار الضرب أو السكّة²⁸؛ حيث ظهر هذا النوع من المؤسّسات زمن عبد الملك بن مروان الأموي (26-86هـ/646-704م) نتيجة مجموعة من الإصلاحات النقديّة²⁹، لذا فقد انتشرت على عهده العديد من دور الضرب³⁰. تعرّف دار الضرب على أنّها المكان المخصّص لصناعة النّقد وجمع المعادن الثمينة³¹، ولعلّ هذا الأمر هو ما يفسّر احتكار السلطة لهذه الصّناعة³²، إضافة لكون هذه العملة رمزاً من رموز السيادة وشارة ملكٍ رسميّة³³، كما أنّ سكّها من طرف الدولة يحفظ المصالح العامّة، ويبعد الفساد والغش عن النّقد، ويمنح للرعية ذلك

الأمان والثقة في المعاملات المالية والتجارية³⁴. وفي نفس السياق فإن مهمة دار الضرب هي سكّ العملات الجديدة، واستبدال القديمة منها، إضافة إلى تخزين نفائس المعادن كاحتياطي خام للتقدي³⁵، كما يسمح للرعية ضرب معادتهم بدار السكّة شريطة اقتطاع نسبة 1% لصالح المؤسسة التقدي³⁶.

وعلى هذا الأساس؛ فإنّ الحاكم مسؤول عن توفير المواد الأولية لصناعة التقدي؛ إمّا إنتاجًا محليًا أو استيرادًا³⁷. وللحفاظ على دار الضرب؛ فقد أسندت مهمة حراستها لشخص يقوم بذلك ليلاً، ممّا يدل على أنّ دار السكّة كانت تتكون من طابقين: طابقٌ سفليٌّ مخصّص لعمّال دار الضرب، وآخرٌ علويٌّ مخصّص لعمّال الحراسة، كما كان لها حارسٌ عند بابها نهارًا يمنع دخول أهل الفراغ والأطماع³⁸.

من هنا فإنّ إسناد مهمة العمل بدار الضرب كانت جليلة المقدار كون هؤلاء العمّال يخضعون لشروط محدّدة كالعفة والخلق الحسن، والثقة والورع والأمانة، والدراية الكاملة بالحلل والحرام، مع خبرة فنيّة وتجربة بالعمل³⁹. ولعلّ أهم آلة تستخدم في سكّ التقدي هي تلك السكّة المودعة بدار الضرب، لذا فإنّ وجود هذه الآلة جعل العامّة والخاصّة يجمعون لفظ دار الضرب بهذه الوسيلة؛ فأحيانًا تسمّى بدار الضرب وأحيانًا بدار السكّة، وعليه فما المقصود بالسكّة؟

ترجع خبرة العرب المسلمين في استعمال آلة ضرب التقدي المسماة بالسكّة إلى الروم والفرس، الذين كان لهم دورٌ بارزٌ في نقل هذه الآلة إلى بلاد العرب⁴⁰. والظاهر أنّ بروز السكّة يعود إلى الحضارة البابلية، حيث عرفت تطورًا عبر المراحل التاريخيّة، ويعدّ أول من ضرب السكّة هو عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لصالح أهل البصرة، أمّا أول من نقش على السكّة كتابات إسلامية فهو الحجّاج بن يوسف الثقفي بأمرٍ من الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (26-86هـ/646-704م)⁴¹.

ومهما يكن من أمر؛ فإنّ السكّة هي "الحديديّة التي تطبع عليها الدّراهم، ولذلك سمّيت الدّراهم المضروبة سكّة"⁴²، أي أنّ السكّة هي المجسّم المعدني الذي تنقش عليه الرسوم والكتابات، ومن هنا فإنّ انعدام الكتابات والرسوم في المجسّم لا يضفي عليها صفة السكّة⁴³. ويذهب أحد الباحثين إلى أنّ كلمة السكّة لفظٌ التصق بالتقود المضروبة بواسطة

حديدية سمّاها "المعلمة"، والتي تتخذ شكلاً مربعاً أو مستطيلاً⁴⁴، تنقش عليه بعض العبارات المقلوبة لتخرج معتدلةً مستقيمة⁴⁵، على أنّ الأمم السابقة للإسلام قد اتخذت التشخيص علامة مميزة لممالكهم⁴⁶، وازداد اهتمام العرب بالسكة بشكل أكبر خاصة بعد انتشار الغشّ والزيادة والنقصان بالعملة، ممّا دفع السلطة لاحتكار إصدارها⁴⁷.

وبه نخلص إلى القول أنّ هناك فرق بين دار الضرب والسكّة؛ على أنّ دار الضرب هي المكان والحيز المخصّص لصناعة النّقد، أمّا السكّة فهي ما نتج عن الحديدية والمجسم المعدني، لذا فقد أطلق على دار الضرب لفظ دار السكّة لوجود هذا الجسم بها نظراً لأهميته في صناعة النّقد، ولأنّه رمز من رموز الدّولة وسيادتها.

جدير بالذكر أنّ ورثة الموحّدين من بني مرين وبني حفص وبني زيان قد ورثوا هذا النوع من المؤسّسات النّقدية، نظراً لكثرة انتشارها بالدولة الموحّدية، حيث كانت جميع المدن على الأغلب تحوي داراً للسكّة؛ ففي عهد بني حفص نشطت دار العباسية الواقعة جنوب القيروان لتنتقل بعدها إلى القيروان⁴⁸، وكذا بجاية وتونس والمهدية وتوزر وقفصة⁴⁹، كما احتضنت الدولة المرينية العديد من دور الضرب، وكان أهمّها فاس وسجلماسة ومراكش⁵⁰، أمّا في عهد بني زيان فكانت العاصمة تلمسان تحتضن أشهر دار للسكّة⁵¹، ناهيك على بعض الدور التابعة للخوارج، ومنها دار الضرب بجزائر بني مزغنة التي نافست تلمسان رغم تباين مقاسها بين 15-18 ملم ووزنها بين 1.3 غ-1.4 غ⁵²، كما امتلك اليهود داراً للضرب بمنطقة حاحة جنوب المغرب الأقصى⁵³.

من هنا يمكن القول أنّ دور الضرب قد انتشرت بشكل واسع بمدن المغرب الإسلامي لتسهيل المعاملات المالية، إلّا أنّها تشابهت في كيفية صناعة النّقد، فكلّ حاضرة من هذه الدول الثلاث كان لها نصيب من تجربة الموحّدين في هذه الحرفة، ولعلّ الشكل المربع للدرهم هو ما يؤكّد ذلك مع اختلاف واضح في الكتابات والنقوش والقيمة والوزن. إلّا أنّ وجود العديد من دور الضرب التابعة للخوارج سوف يخلق لها العديد من المشاكل خاصّة انتشار ظاهرة الغشّ بالنّقد التي تفاقمت بشكل واضح أيام بني حفص سنة 770هـ/1368م، وأيام بني مرين سنة 736هـ/1335م، وتلمسان ما بعد 791هـ/1338م⁵⁴.

3- الجهاز الإداري والفتّي لدار الضرب:

1.3 الجهاز الإداري: تخضع إدارة دار الضرب إلى عددٍ لا بأس به من الموظفين تحت إمرة السلطان⁵⁵. إضافة للعديد من العمّال الذين كلّفوا بتسييرها، إلا أنّ نقص المادة التاريخية حول الشخصيات المكلفة بها يجعل الأمر متعسّراً في ذكر البعض منهم، وهذا ما جعلنا نذكر البعض دون الآخر، ومن أهمهم:

- ناظر السكّة: أوكلت مهمّة إدارة دار الضرب إلى ناظر السكّة، بعدما أسندت سابقاً للقاضي⁵⁶، وبذلك فإنّ وظيفة الناظر دينيةٌ كانت تندرج في عموم ولاية القاضي⁵⁷، وهناك من شبّه وظيفته بالإمام⁵⁸. ومن هنا فإنّ هذه الوظيفة الحساسة تخضع لعدّة شروط منها: أن يكون أميناً، ذو دراية بصناعة التّقّد، مع قدرة على التمييز في التّقّد، ودراية بأشكال الغشّ، محيطاً بكلّ أنواع الخطوط والطوابع والأشكال، ناهيك عن النزاهة والتدين⁵⁹.

ويفيدنا صاحب الدّوحة بمجموعة من المهام التي كلّف بها ناظر السكّة وأبرزها: تفقد الدنانير والدراهم شكلاً ومضموناً، مع إعادة طبع السكّة في حالة ظهور مزالق الضرب، والإشراف على دار الضرب خاصّة دخول المعادن الثمينة، ومراقبة عمليات التصفية وتنقية المعادن من الشوائب، ومراقبة عمليات سكّ العملة وردع المدّلسين، وطبع النقود بطابع التجويز بعد فراغ السكّك منها⁶⁰، ورعاية الموازين المستعملة في ضبط أوزان التّقّد مع اختبارها من الحين إلى آخر⁶¹. وأمام هذه المهام فإنّه يتحصّل على أجره لعمله لا تحدّها المصادر التاريخية بدقة، ولعلّ أجره مقدّر بأيّام العمل⁶²، وربّما تكون أجرته أعلى من أجره الضراب (السكّك) الذي يأخذ نسبة مقدّرة بـ1% من قيمة المسكوكات، والتي تكون مشاركةً مع وقود دار الضرب⁶³.

وبتتبع بعض النصوص التاريخية التي تشير إلى هذه الفئة: فإنّ العثور على أسمائهم أمر صعب أمام شحّ المادة التاريخية، ومن هؤلاء زمن بني مرين نذكر جدّ مؤلّف صاحب الدوحة الذي عينه يعقوب بن عبد الحق المريني بفاس سنة 674هـ/1275م، وقد شغل هذا المنصب مدّة خمسين سنة، واستلم خلفه ابن يوسف الحكيم أمانة هذه الدار أيّام السلطان أبي عنان فارس المتوكّل المريني خلال النصف الثاني من القرن 8هـ/14م⁶⁴، ونجد زمن بني زيان أسرة بني الملاح الأندلسية التي وكلّ لها إدارة دار السكّة بتلمسان زمن يغمراسن بن زيان وخلفه أبي حمّو موسى الأول والثاني إلا أنّهم سوف يتخلون عن هذا

العمل لغرض البحث عن المناصب العليا بالدولة⁶⁵، أمّا عن دار الضرب الحفصية فلا نكاد نعثّر على أسماء نظّارها رغم قوة الدّينار الحفصي.

إنّ تذبذب الأوضاع السياسية والاقتصادية لبعض دول المغرب الإسلامي؛ بخاصّة دولتي بني مرين وبني زيان، قد دفع فئة اليهود للسيطرة على دار الضرب المرينية بلغت أقصاها زمن السلطان المريني أبي الحسن علي بن عثمان سنة 736هـ/1335م، الذي أمر بضرب والتنكيل بهم على أن يرفعوا أيديهم عن ممارسة الإشتغال بالصياغة والصيرفة⁶⁶، ثمّ عادوا مرّة أخرى أيّام السلطان أبي عنان المريني الذي وقع مع أشياخ اليهود سنة 756هـ/1355م معاهدة ترك عمل الصياغة والصيرفة، إلّا أنّ النقد المغشوش ظلّ رائجا ممّا أدى إلى فساد المعاملات المالية إلى غاية السلطان أبي الفارس عبد العزيز الذي كفّ أيديهم، وقطع التعامل بالنّقد الزائف، وأنزل عقوبات شديدة على مروجيه⁶⁷، ونفس الوضع عانى منه بنو زيان، حيث سيطر اليهود على دار الضرب بتلمسان ابتداء من سنة 791هـ/1388م ليتفاقم الوضع أيّام السلطان عبد الواحد (814-827هـ/1411-1423م) الذي اتّخذ منهم معولا لجمع المال من الرعية حتى عرفوا بيهود دار الضرب⁶⁸، أمّا في العهد الحفصي فلا نجد لهم ذكرا، رغم أنّ البلاد الحفصية قد شهدت أزمة نقدية ارتبطت بقطع النّقد المغشوش من التداول سنة 770هـ/1568م أيّام الأمير أبو إسحاق الثاني، ولعلّ عدم تأثيرهم على العملة الحفصية مرده لقوة حكّامها الذين شدّدوا على اليهود المزورين للنقد وصل لدرجة الإعدام⁶⁹.

- الشاهدان: يحتل الشاهدان المرتبة الثانية من حيث الأهمية مباشرة بعد النّاظر⁷⁰. وبذلك فإنّ هاذين الشاهدين قد تحرّى فيهما السلطان العدل، كما أنّ استدعائهما لدار الضرب لغرض الشهادة هو منع للغشّ وردع لأعمال التّدليس. وعلى هذا فقد خضع هؤلاء لشروط أبرزها: إكتساب صفة العدل والقدرة على الشهادة بالحق، على أن يكونا عالمين بما يشهدان عليه⁷¹. تُكمن مهمّة الشاهدين في عقد شهادتهما على جميع ما حوته دار الضرب، وتسجيل ذلك بمعية ناظر السكّة⁷² على سجلاتٍ خاصّة لجرد متاع وأثاث دار السكّة وجميع حواصل المعادن الثمينة، إضافة إلى تسجيل جميع المواد الخام المعدّة لصناعة النّقد، وربّما كانت تسجل بها أيضًا كميات النّقد التي تخرج من دار الضرب، كما يضاف إلى مهام

الشاهدين مراقبة عمل السكّاك في كلّ ما يقبضه من المال، وتسجيل شهادتهما على سجلّ خاصي⁷³. ومن مهام هؤلاء الشاهدين أيضًا الإحتفاظ بنسخة من مفاتيح جولوّل الأزواج (صندوقٌ بدار الضرب على شكل مخزنٍ للموازين الرسمية، والقوالب الأمّ المسماة بإمام الذهب) على أن تتمّ عملية الإحتفاظ بالمفاتيح بالتناوب شهريًا مع شاهدين آخرين، ويسلم مفتاح آخر لناظر السكّة⁷⁴. من هنا تظهر المسؤولية الملقاة على الشاهدين في الحفاظ على مصداقية وشرعية النّقد، وهو ما يفسّر لجوء اليهود لهما في عملية الغشّ بالنقد بدار السكّة⁷⁵.

الظاهر أنّ إيجاد أسماء لبعض الشهود في دور الضرب بالمغرب الإسلامي يبقى متعسرًا أمام نقص المصادر التاريخية، ما عدا الفقيه يوسف بن أحمد بن محمّد بن يوسف الشبوكي الحسني الفاسي الذي عيّنه أبو عنان المريني للشهادة بدار الضرب بفاس، ولعلّ تعيينه في هذه الخطة مرتبط بورعه وتقواه وصدقه، وهو ما يدل على أنّ هذه الخطة قد أسندت لفئة الفقهاء على العموم بجميع دور الضرب بالدول الثلاث⁷⁶.

- المشارف: الظاهر أنّ هذه الوظيفة لم يشر لها صاحب الدّوحة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث تكمن مهمته في حفظ جميع الحواصل المودعة بدار الضرب من الفضة والذهب، وكلّ قوالب السكّ والآثاّ والعتاد وموازين العيار، كما يكلف بختم الأقداح وتحرير وزن عياري الذهب والفضة⁷⁷. وبذلك فإنّ مهنته تتمثل في حفظ كلّ ما وجد وما تحتويه دار الضرب من لوازم العمل الأساسية، فمهمته شبيهة بالحارس الأمين لها.

2.3 الجهاز الفّي:

- المقدم: يوصف بكونه أقدم عاملٍ فّي بدار الضرب⁷⁸، وتتمثل مهمته في معرفة وزن المعدن، وحفظ عياره ومراقبة درجة نقصاتها، والتمييز بين معدن الجواز ومقارنته بما هو دون العيار والسبائك المختومة من الجائزة، مع التّشديد على المزيفين الذين يترددون على دار الضرب، والحرص على العيار وحفظه⁷⁹. والملاحظ أنّ هناك تشابهًا في مهامه مع ناظر السكّة، وأن كان هناك اختلافٌ بسيطٌ يكمن في إشرافه على العمليات الفنيّة دون الإدارية، لذا فهو يخضع للناظر في كلّ الأحوال.

- السكّاك: يحتل المرتبة الثانية بعد المقدم⁸⁰، وقد ذكره ابن بكرة على أنه الضرب المكلف بصهر المعدن وإعداد الصفائح وختمها⁸¹، ويشترط في أداء مهامهم عدم دخول الغرباء لغرفة السبك⁸²، وبهذا فإنّ السبّاك ومساعديه يخضعون لعدّة شروط للعمل بدار الضرب، ومنها الأمانة والديانة⁸³.

يبدو أنّ عمل السكّاك ينحصر في قبضة المال سواءً الصادر عن السلطة أو من أفراد الرعية الذين يريدون سكّ أو إعادة سكّ نقدهم ومجوهراتهم ولوازمهم الثمينة، شريطة حضور الشاهدين، حيث يقوم السكّاك بتحديد مدّة العمل وأجرة عمله، وكلّ هذا بحضور التّاجر، وفي نفس السّياق فإنّ للسبّاك عدة مهام أخرى متعلّقة بصناعة النّقد، ويمكن حصرها في الأعمال التالية: القيام بوزن كلّ ما يرد إلى دار الضرب بميزانه الخاص، وأخذ أجرة العمل بعد تحديد وزن المال المراد سكّه، حيث أنّ كلّ ألف دينار يخصم منها ثلاثون ديناراً، والحرص على أن يركب الطّابع على أخيه تركيباً محكماً محفوراً، وأن تكون الكتابة في وسط القطعة، وعدم خلط أموال النّاس ببعضهما البعض، وعدم طبع دينار أو درهم إلّا بحضور الشاهدين⁸⁴.

- الفّتاح (النّقاش): تتميز السكّة بوجود عدّة نقوش وكتابات ورموز تمّ نقشها بدقة متناهية، لذا فهي صورةٌ طبق الأصل للقالب الذي حفرت به هذه الإشارات، والظاهر أنّ هذه النقوش قد كتبت بطريقةً مقلوبةً لتظهر على السكّة بعد طبعها مستقيمةً ومعتملةً⁸⁵، ونظراً لأهمية هذه المهمة؛ فقد أسندت للفتّاح أو النّقاش⁸⁶، الذي يعد وجوده بدار الضرب أصلً من أصولها⁸⁷، لذا فإنّه ملزمٌ بعدم الاشتغال بغيرها من الأعمال لئتمهّرها بكثرة إدمانه⁸⁸.

وعلى هذا فقد حصر صاحب الدّوحة شروط قبوله للعمل بدار الضرب بجمال ودقّة خطّ يده⁸⁹. كما أن له عدّة وظائف هامة منها: عدم المساس أو التغيير في كتابات الدّينار أو الدّرهّم إلّا بأمرٍ صادرٍ من السلطان، مع حفظ الآلات والأقلام المعدّة للكتابة مع حجب آلاته عن أعين النّاس عمله، كما لا يسمح له المعاملة أو الإتّصال بأصحاب الغشّ والتدليس خاصة الصّباغة⁹⁰.

وبه نخلص إلى القول أنّ تكاتف وتكامل الجهاز الإداري والفنيّ، الغرض منه الحصول على عملية نقدية خالصة الوزن والعيار موجّهة للتبادل بين الرعية في مختلف المعاملات المالية، لذا فإنّ جودة النّقد وخلوه من الغشّ والتّدليس مرهونٌ بدرجة الوفاء الذي يقدّمه هؤلاء للسلطة حفاظاً على سيادتها وقوّتها الإقتصادية، وهذا ما نلمسه من تلك الشروط التي وضعت لتوظيف هؤلاء بدار الضرب.

4- مراحل صناعة الدّينار والدّهّم:

1.4 المرحلة الكيميائية:

- صهر الدّهّم: لا شك أنّ صناعة النّقد تحتاج لا محالة للموادّ الأولية، والتي كانت عادة ما تنحصر في الدّهّم والفضّة، لذا كان لزاماً على السلطة توفير هذه الموادّ إمّا إنتاجاً محلياً أو استيراداً لتغطية احتياجات سوق المعاملات المالية بالنّقد اللازم كمّاً ونوعاً⁹¹.

تعود عملية إعداد الدّهّم وتنقيته من الشوائب في العصر الوسيط، طريقةً تقليديةً قديمةً⁹²، حيث يخضع الدّهّم لعملية التعليق أو التجفيف أو الطبخ⁹³، على أن تكون التّار المستعملة في ذلك من الحطب أو الفحم، وتتمّ هذه العملية بشكلٍ دقيقٍ بمراقبة ناظر السكّة والمقدّم⁹⁴. ويضيف ابن بعرة في حديثه عن هذه الطريقة، وذلك بأخذ أربعة أقداحٍ متساوية، يضع في كلّ واحدٍ منهما ذهبٌ وفضّةٌ مع إضافة التراب والنّخال والطين، على أن تعلق في وقتٍ واحدٍ، ثمّ توقد التّار عليها قيلاً واحداً، ويحاذيهم العامل الذي يراقب هذه العملية حتّى إذا خرج العيار واحداً محققاً من الدّهّم تأكّد خلوصه من الفضّة، ثمّ يزيد تأكّده من ذلك بتعليقه مرّةً ثانيةً وثالثةً ورابعةً حتى يقف على الحدّ المعلوم للمثقال⁹⁵.

يبدو أنّ هذه العملية المعقدة هدفها التأكّد من عيار الذهب وصلاحيته للسكّ، على أنّ طريقة التجفيف أو التعليق تكون في تنّور (الفرن) أسفله مربّع وأعلاه مدور⁹⁶، وقدّرت كميّة الدّهّم المراد تصفيتهما بنصف غرام مع إضافة ستة غرام من الرّصاص ونصف غرام من الفضّة لامتنصص الموادّ الدخيلة، ثمّ تستخرج الفضّة، ويبقى الدّهّم الصافي النّقي⁹⁷. وما يستدعي الإنتباه أنّ عملية تنقية الدّهّم قد أوكلت لبعض العمّال الذين يتميّزون بصفة المهارة والتّجربة، ممّا يتطلّب منه إعادة طبخه عدّة مرّات⁹⁸. وبذلك فإنّ هذه الطريقة الكيميائية هدفها الحصول على ذهبٍ نقيّ، لذا فإنّ نقاء كلّ سبيكة مرتبطٌ بعملية مقارنتها

مع السبائك الأخرى، وذلك لضبط درجة النقاء والوزن والعيار، ولمعرفة ذلك يستعمل عمال دار الضرب محكًا خاصًا يسمى "TOUCHE STONE"⁹⁹.

ويحدّد لنا ابن بعرة طريقة جلاء السبائك المستديرة قبل ختمها بقوله: "يجعل الذهب بعد تدويره في قرح فخارٍ أحمرٍ، وتجعل ملحًا مدقوقًا مندى بقليل من ماء حلو، وتوقد عليه بنار الحطب القويّة إلى أن يدور الملح كما يدور الرصاص، يجري ويقلب سبائك، فتخرج الدنانير منه، وتغسل بالماء البارد والرمل الناعم، وتجفّف في قرح على نارٍ لطيفةٍ وتختّم"¹⁰⁰.

ومن هنا تصبح الدنانير الذهبية جاهزة لعملية الختم بعد أن تمّ ضربها بمطرقة قالب الضرب، ولعلّ هذه الطريقة هي الأكثر استعمالًا وانتشارًا في البلاد الإسلامية قبل بروز طريقة الصب¹⁰¹.

- صهرالفضّة: تشير العديد من الدّراسات إلى أنّ إعداد سبائك الفضّة أسهل من الذهب نظرًا لطبيعة الفضّة التي تسهل عملية الضرب من الوجهين¹⁰². وللحصول على فضّة خالية من الشوائب، فقد ساق لنا ابن الحكيم ذلك بقوله: "وأما الفضّة فإنّما أن تكون قطعًا مشوبةً بالنحاس أو غيره ممّا تغشّ به، وسواء المعرضية أو الموبلة، أو تكون نقرة مفروغة أو سبائك كالخلاخل وشبهها، فإنّ المشوبة منها تخلص بأنّ تجعل في كوجه قد صنّعت من عظم وجبس مدقوقين ثلثها عظم وثلثها جص، وتجعل الكوجة في صحفة فخار"¹⁰³. ويضيف شارحًا بدقّة طرق الحصول على الفضّة النقية أن توضع المشوبة منها في الموقد على نار الفحم، ويجعل عليها الرصاص بقدر ما يخلصها من الشوائب، ثمّ تختبر أن يكون وجهها صافيًا كالمرآة، وأن أسفلها مثقب ثقّبًا نقيّة¹⁰⁴.

الملاحظ أنّ طريقة ابن الحكيم تختلف نوعًا ما عن طريقة الهمداني وابن بعرة؛ ذلك أنّ الحصول على فضّة نقيّة يتطلب وضع خامات الفضّة في التنور المقعر مع إضافة الجير والرمل الذي يعجن بالماء، ثمّ يضاف له الرصاص، ثمّ يوضع على الفحم الذي ينفخه من رجلين إلى أربع حفاظًا على وتيرة الحرارة، ويستمر النفخ إلى غاية ذوبان الرصاص والنحاس الذي يضاف إلى الخليط، فتخرج الفضّة خالصةً ليصب عليها الماء البارد¹⁰⁵.

المستشف من خلال هذا النص أنّ إضافة النحاس والرصاص للفضّة الغرض منه الحصول على سبائك فضّية أكثر صلابةً. وبغية تشكيل النّقد على شكل دوائر يذكر ابن بعرة أنّ الفضّة تصب على رأس خوذة من الخشب قائمة بالوسط ملئت ماءً حلو المذاق على رأس القبة ترابّ الفحم المسحوق، ممّا يكون سبباً في تدوير الفضّة، فتصير نقاطاً صغيرة وكبيرة مستديرة، ثمّ تؤخذ هذه النّقط، وتغسل من وسخ الفحم وتنشف، ثمّ تسبك من جديد وتقلب في إناء، لتقطع إلى سبائك أكبر من حجم الدرهم¹⁰⁶. على أنّ أبعاد الفضّة هي تلك البيضاء التي لا زرقة فيها، والتي يمكن اكتشافها بوضع الماء على جزء من المعدن وتحى بنار، ثمّ تبرد بالماء؛ فإذا صار الموضع أبيضاً ناصعاً فهي الخالصة¹⁰⁷، وأمّا ما بقي من الفضّة بعد القص فإنّه يسبك من جديد، ويمر بالمراحل السّابقة لصناعة درهم جديد¹⁰⁸.

2.4 المرحلة العملية: تتركز هذه العملية على كيفية إعداد الصفائح المعدنية من الذهب والفضّة، لذا فإنّها تعتمد على المطرقة والسندان للحصول على صفائح رقيقة¹⁰⁹. والظاهر أنّ هذه الطريقة اليدوية تبدو صعبةً وجدّ بطيئة كون المعدن يحتاج للحرارة المستمرة، وهذا ما جعلها مكلفةً ومجهدةً، وتدوم لساعاتٍ طوالٍ، كما أنّها تخلف العديد من البقايا المعدنية بعد عملية القصّ والضرب، ممّا يتطلّب صهرها من جديد¹¹⁰.

وقد أشار صاحب الدّوحة لهذه العملية بكلّ تفصيلٍ، وفيه تتعرّض الفضّة والذهب للإحماء الشديد، التي يسويها بمطرقةٍ حتّى تبلغ الإستواء، ثمّ يقطعها على اجتهاده، فيعمل الدّنيار مستديراً، ثمّ يعمد على تسوية شكلها الدائري، ويدفعها لناظر السكّة الذي يتأكّد من وزنها، فإن وجد بها بقعاً أو شرخاً أو كسرًا أعادها له¹¹¹.

من خلال هذا النصّ يتّضح لنا أنّ هذه العملية قد تواصل العمل بها أيّام الموحّدين وبعدهم من بني مرين وبني حفص وبني زيان، رغم كونها يدويةً مكلفةً ومجهدةً، لذا فإنّ إمكانية الوقوع في الخطأ واردةً، وهذا ما أكّده أحد الباحثين بقوله إنّ معظم القطع النّقديّة ببلاد المغرب الإسلامي ما بعد الموحّدين تشوبها هشاشة الضرب وعدم الإستدارة، وعدم تقابل مركز الوجه والظهر¹¹².

ولعلّ هذا الأمر هو ما دفع عمّال دار الضرب لابتكار طريقةٍ جديدةٍ بالمغرب الإسلامي عرفت بطريقة الصبّ، التي تختلف عمّا سبقها في كونها أسرع وأوفر جهداً، بحيث تعتمد

على صب المعدن من الذهب أو الفضة على أحد وجهي القالب الذي نُقشت عليه الرموز والكتابات الغابرة، وقبل أن يبرد المعدن يسكّ بالوجه الآخر للقالب¹¹³، ومن مزايا هذه العملية ما يلي: بروز نوع من التطابق والتماثل شكلاً ووزناً بين القطع، وسلامة التقد من آثار القص، وبرزو الشكل الدائري السوي، وتقابل مركز الوجه مع الظهر نظراً لثبات القالب، وخشونة القطع ممّا يصعب عملية طمسها¹¹⁴. ومن هنا فإنّ طريقة الصب تبدو أكثر سرعةً وأوفر جهداً ووقتاً، لذا فهي إقتصادية للتفقات ومنتجةً، وهذا ما يفسّر لجوء الموحّدين إلى هذه العملية نظراً لكثرة أنواع التقد، كما تسمح هذه الطريقة بتنشيط العمليات المالية والمعاملات التجارية ورواجها¹¹⁵.

في نفس الوقت عرفت قوالب السكّ تطوراً ملحوظاً، إذ هي المجسّمات المعدنية التي تمّ إنجازها للضرب على التقد للحصول على الرموز والأشكال والكتابات المراد تشكيلها، على أن تحفر قوالب السكّة بشكلٍ عكسي وعميقٍ يجعل الكتابات بارزةً على وجهي السكّة¹¹⁶. والملاحظ أنّ هذه القوالب كانت من الحديد أو البرونز، وذلك لتسهيل عملية الكتابة عليها، إلا أنّها وفي نفس الوقت تحتاج لمدّةٍ طويلةٍ لإعداد قالب واحد؛ وهذا ما دفع الحكّام لإيجاد عددٍ كبيرٍ منها، كما أنّ إتلاف العديد منها دفع السلطة لصناعة قالب أم أصلي عليه تكون جميع القوالب الأخرى¹¹⁷، وهذا ما يطرح عدّة مشاكل حيال هذا النوع من القوالب أبرزها: عدم قدرة القالب على تحمّل الضرب نظراً للضرب المستمر وتعدّد أنواع التقد، وصعوبة حفر القوالب الحديدية أو البرونزية، وكثرة أخطاء النقاش في عملية الحفر لطبيعة القالب المعدنية، لذا فقد كان السكّك ملزماً بصناعة عدد كبيرٍ منها في مدّةٍ وجيزةٍ، كما أنّ وقوعه بالخطأ يلزمه البدء في قالبٍ جديدٍ¹¹⁸.

وبذلك فإنّ هذه الطريقة تبدو صعبةً وبطيئةً، ممّا دفع السلطة إلى إيجاد قوالب أخرى أكثر سرعةً وإنتاجاً وتوفيراً للجهد، فكانت القوالب المصبوبة البديل الأفضل لها، والتي صنعت من الرصاص لصبّ المعدن على قدر ارتفاع القالب¹¹⁹. وتكمن أهمية هذه العملية في كونها تقدّم عدّة تسهيلات في عملية الحفر على الرصاص، مع إمكانية تصحيح الخطأ، وبذلك تصبح أفضل من القوالب المحفورة سرعةً وتوفيراً للجهد وأكثر إنتاجاً للتقّد¹²⁰.

على هذا الأساس فإنّ صناعة النّقد من العمليات المعقدة التي تجمع ما بين التعدين والآلية التقنية للحصول على الشكل النهائي للسكّة، لذا كانت هذه العمليات تقام داخل الضرب التي يشرف عليها جهاز إداري وأخرفنيّ محترف من خيرة الخبراء والتقنيين ذوي الكفاءة والأمانة العالية.

5- روافد صناعة الدّينار والدّرهم:

1.5 الموازين: لا يمكن الحصول على دينارٍ ودّرهَمٍ ثابت القيمة والعيار إلاّ باستعمال عدّة موازين مضبوطة، لذا فإنّ وجود الموازين به صيانة لأموال النّاس، وإزالة للفروق بين الموازين، وخلق لاقتصاد قائم على العدل في المعاملات المالية¹²¹. وبذلك فإنّ الوزن سابق للكيل¹²²، على أنّ ثبت الميزان مرتبطٌ بعدّة وحدات تختلف من منطقة لأخرى¹²³. ولعلّ أبرزها الدرهم والمثقال والصنج التي تعدّ وحدات أساسية للحصول على باقي الموازين¹²⁴. ونظرًا لأهمية الوزن في صناعة النّقد فقد حرص حكام دول المغرب الإسلامي على إيجاد وحداتٍ شرعية، على أنّ أغلب الموازين كانت تصنع بالأسواق أو دور الضرب¹²⁵، ويذكر أحد الباحثين أنّ هذه الوحدات منها ما هو مخصّص لوزن الخفيف كالذهب والفضّة وأنواع الحلي، ومنها ما خصّص للوزن المتوسّط أو الثقيل¹²⁶، ولعلّ أبرز هذه الوحدات التي ركّزت عليها دور الضرب نذكر:

- المثقال: من أبرز الوحدات النّقدية المستعملة لدى العرب المسلمين، ترجع أصوله للرومان¹²⁷، اشتق اسمه من الثقل، وقد استعمل كوحدة للوزن والنّقد¹²⁸، حيث قسّمه العلماء إلى نوعين: منه ما هو شرعيّ وآخر صيرفيّ¹²⁹. وأشار آخر أنّ المثقال مقدّر بدرهم ودانقان ونصف، أي ما يعادل 24 قيراط، بحيث كلّ قيراط يساوي ثلاث حبات وأربع أسباع الحبة¹³⁰، وذكر آخر أنّه يعادل درهما وثلاثة أسباع الدّرهم، على أساس أنّ كلّ مثقال يزن 22 قيراط إلاّ حبة، ويعادل 72 حبة شعير¹³¹، ويضيف أحد الباحثين أنّ المثقال يعادل وزن ثلاثة قراريط، أي ما يعادل ثلاثين حبة لكلّ قيراط، ليصبح وزنه 5,30 غرام¹³²، أو 4,723 غرام تطابقًا مع وزن الدّينار المرادف له¹³³.

والظّاهر أنّ المثقال قد ذكر في عديد المواضيع كوحدة للوزن والنّقد خاصّة في تلك المعاملات التّجارية بأسواق المغرب الإسلامي عامّة والأوسط بشكلٍ خاص¹³⁴، كما ذكر لفظ

المثقال في عهد بني زيان بكلّ أجزائه: النصف والثلث والرّبع، بخاصّة أيام الحصار الذي ضرب على مدينة تلمسان¹³⁵، على أنّه وحدة نقدية تعادل الدّينار الذهبي الخالص. ولمّا كان الدّينار يعادل المثقال على قدر 72 حبة من الشّعير المتوسّط، فإنّ وزنه حوالي 4,2408¹³⁶ أو 4,333 غرام¹³⁷، والظاهر أنّه حافظ على وزنه أيام بني زيان، حيث تراوح ما بين 4,44 غرام كحدّ أدنى، و4,95 غرام كحدّ أقصى¹³⁸.

- الدّرهم: يعدّ الدّرهم من الوحدات النّقديّة البارزة بعد المثقال، حيث قدّر وزنه الشّرعي بـ: 2,975 غرام¹³⁹، أي ما يعادل 10/7 المثقال، ومنه فإنّ الدّرهم يعادل ما بين 50 و60 حبة من الشّعير المتوسّط¹⁴⁰، والظاهر أنّه كان مستعملاً أيام بني زيان حيث ذكر البكري أنّ سكان مدينة تنس بلغ وزن الدّرهم عندهم 12 صقلية¹⁴¹ عددًا¹⁴²، ويضيف أنّ مدينة أرشكول¹⁴³ "درهمهم ثمانى خرايب، والخروبة أربع حبات"¹⁴⁴، على أنّ $1,883=0,236 \times 8$ غرام¹⁴⁵. وتذكر بعض المصادر أنّ الدّرهم قد استعمل كوحدة للتقد والوزن أيام بني زيان¹⁴⁶، على أنّه قطعة نقدية سميت بالدّرهم، ووحدة لوزن الفضة تراوح ما بين 1,49-1,50 غرام¹⁴⁷.

- صنّج العيار: ترجع كلمة الصنّج للأصل الفارسي التي تعني الحجر، لذا فهي من الآلات المستعملة في ضبط أوزان وعيار النّقد¹⁴⁸. والظاهر أنّ هذا النوع من المكاييل الحساسة قد صنع بادئ الأمر من الحجارة ثمّ المعدن كالحديد والرصاص والبرونز ثمّ الزجاج¹⁴⁹، وذلك لسدّ الطريق أمام المدلّسين في عمليات الغشّ بالنّقد.

وقد ساق لنا صاحب الدّوحة شكل الميزان النّقدي المستعمل لضبط عيار النّقد ووزنه أيام بني مريّن بقوله: "تكون من النّحاس المفروغ (المصبوب) محكمة الخراط من غير تخبيط فيه"، ويضيف قائلاً: "ويكون منها بدار السكّة نسختان متّفقّ على تعديلهما: واحدة تسمّى إمامًا لا تخرج من جولق الأزواج إلّا للضرورة، وثانية تستعمل في الأوزان دائماً، ولا بدّ من اختيار هذه النسخة، واختيار صنّج السكّاكين بالإمام الذي أعدّ بالجولق في أوّل كلّ شهر أو كلّ جمعة، وتكون لها علامة تميّز بها من غيرها"¹⁵⁰.

من خلال هذا النّص نستشف أنّ صنّج العيار نوعان: نوعٌ يسمّى الإمام، وهو الميزان الأصلي المرجعي في حالة تضارب الآراء حول عيار النّقد، ونوعٌ آخرٌ هو صورة طبق الأصل له،

يستعمل في الأوزان اليومية للتقد، وتذكر بعض المصادر أن إمام الصنّج¹⁵¹ يوضع داخل الجولق الذي يتسلّم مفتاحه الشاهدان بوصاية الناظر¹⁵².

نظرًا لأهمية الصنّج في ضبط عيار التقد بدار الضرب، فقد كانت هذه الأخيرة محلّ الغشّ والتدليس، بخاصّة من طرف اليهود، وذلك بإقدامهم على التدليس في إمام الصنّج الخاصّة بالدينار والدّرههم¹⁵³. وبهذا فإنّ مهمّة المحتسب هي تفقد عيار الصنّج وحبّات الأوزان المستعملة بالأسواق بشكل دائم¹⁵⁴؛ على أنّ صفة الميزان الشّرعي للتقد هي: "أن يسكن الميزان، ويضع فيها البضاعة برفق، ولا يرفع يده في حال الوضع لها، ولا يحلق البضاعة من يده في الكفة تحليقًا، ولا يهز حاقّة الكفة بإبهامه؛ فإنّ ذلك كله بخس"¹⁵⁵، فإن استوى جانباه واعتدلت كفتاه أصبح صحيحًا وزنه¹⁵⁶.

من خلال كتب النوازل يظهر لنا أنّ هذه الصنّج قد سمّيت ببلاد المغرب الإسلامي بالقرسطون الموجهة لكيل الدّراهم أو الفلوس التّحاسية¹⁵⁷، والتي أشار إليها صاحب المعيار¹⁵⁸. والظاهر أنّ هذا النوع من الصنّج كان يوضع في مكان ثابت، كمرجع أساسي لإثبات الموازين التّقديية، رغبة من السلطة الحاكمة في مكافحة ظاهرة الغشّ بالتقد¹⁵⁹، ولعلّ هذا الأمر هو ما جعل السلطة المرينية تجعل هذا النوع من الصنّج بمقرية من جامع القرويين¹⁶⁰، قصد التبليغ الفوري عن كلّ غشّ أو تدليس، مع تسهيل عمليات الصّيرفة التّقديية.

وأما أهمية هذا الميزان لا شك وأنّ دور الضرب، وكذا أسواق بلاد المغرب الإسلامي في الدول الثلاث، كانت تحتوي على هذا النوع من الموازين الذي وجّه للمراطة والصّيرفة، وكشف العملات المزيفة عيارًا أو وزنًا.

6- الأخطاء الشائعة في صناعة الدينار والدّهرهم: تتعرّض عملية صناعة التقد بدور الضرب إلى عدد كبير من الأخطاء التي يرتكبها عمّال دار الضرب، خاصّة وأنّ تقنية صناعته تميل كلّ الميل إلى الطريقة اليدوية المتمثلة في المطرقة والسندان. ولمّا كان الأمر كذلك، فقد يقع السكّال والفتّاح على الخصوص والناظر في مجموعة من الأخطاء أثناء عملية الضرب أو النقش أو الوزن بالصنّج، ممّا يتطلّب إعادة تصحيح الخطأ عند اكتشافه، وقد ساق لنا صاحب الدّوحة مجموعة من المطبّات التي يقع فيها عمّال دار الضرب وأبرزها:

- التغيير في كتابات الدينار والدرهم أو بروز زيادات في سطور الكتابات أو إنقاص منها، على عكس ما أمر به الفتاح من طرف السلطان¹⁶¹، ومرد ذلك إما لخطأ منه عمداً أو سهواً، ويظهر ذلك في كتابات السطور، أو الكلمات المقلوبة، أو الأخطاء اللغوية، أو نقش كلمات فوق الأخرى¹⁶²، أو بروز رداءة في الخط¹⁶³.

- عدم تركيب القالب تركيباً محكماً على أخيه، ممّا يجعل السكّة تنحرف عن موضعها، فيظهر الدينار أو الدرهم منشرحاً قليلاً أو منشرحاً فاحشاً عن القياس المعهود في الطابع¹⁶⁴، مع بروز هوامش الحافة على النّقد وخشونة على الحواف خاصّة الدرهم المرّبع من كلّ جهاته¹⁶⁵، نتيجة عدم سقوط الطابع فوق آخر أو سكّ العملة مرّتين من جهة واحدة، أو بروز كتابات الوجه معاكسة لكتابات الظهر، وهذا ماسمّاه مختصو النميات (Brockage)¹⁶⁶، ومن أمثلة ذلك الدنانير المقروضة أو المشوهة السبك زمن بني حفص، التي تسك خارج دور الضرب الرسمية¹⁶⁷، ونفس الحال كانت عليه دنانير بني زيان التي عرفت بعدم انتظام الشكل أو آخر عمر الدولة¹⁶⁸.

- عدم مراقبة الناظر لبعض أخطاء السكّ، ومنها قلب العملة، وهو مخالفة الكتابات لبعضهما البعض من الوجهين، أو بروز الدرس، وهو اختلاط الكتابات بسبب سوء الضرب، أو ظهور التجريش، وهو المبالغة بالضرب على الطابع عند السكّ ممّا يجعل العملة عرضةً للكسر أو التشوّه.

- إضافة المعادن المكتملة للمعادن الأخرى دون استشارة الناظر أو المقدّم؛ كأن يضيف السكّك للذهب والفضّة نسبة من المعدن تزيد عن المقدار المحدّد، ويأخذ الطيّب لنفسه، حيث حدّد صاحب الدوحة نسبة النحاس المضافة للذهب والفضّة بـ1% من النحاس¹⁶⁹، ناهيك عن بروز بعض التشوهات على السكّة، ومنها خروج النّقد من الإستدارة بالنقصان أو الزيادة، كما قد نجد فيها نوعاً من الكلف، وهي البقع الظاهرة على النّقد نتيجة الفقاعات الهوائية، أو المسمار وهو عبارة عن ثآليل أو بثور واسوداد، مع بروز التسريح وهو الشرخ أو الفجّ بالعملة والكسر، إضافة إلى ظهور التفليس، وهو استدارة على شكل الفلوس، كما تظهر أيضاً السكّة غليظةً من جهة ورقيقةً من أخرى¹⁷⁰.

- إنحراف القلب عن السكّة ممّا يجعل التّقد يُشاط؛ فتصبح الكتابة على حافة العملة، ويتّسع الهامش الذي يسمّى بالحرز من الناحية الأخرى¹⁷¹. مع بروز أخطاء القيمة، وهو سكّ عملة بقلب عملة أخرى؛ وظهور السكّة الهجينة أو ما يعرف بالتزاوج بين قوالب السكّ (Mule-Hybrid Coin)، وهو سكّ النقد بقلبين مختلفين نظرًا لكثرة القوالب بدار الضرب¹⁷².

وبذلك فإنّ هذه الأخطاء التي يصادفها عمّال دار الضرب عامّة، قد تعدّدت أسبابها ما بين المتعمد وما يقع سهوًا أثناء أداء المهام، ولعلّ جزءًا من هذه الهفوات يتحمّله الزائرون إلى دار الضرب لسكّ عملاتهم، وهذا ما جعل السكّاكين يرفضون دخول الأجانب، ويتحجّجون بأنّ إضاعة المال واختلال العمل بها راجعٌ لهؤلاء الغرباء¹⁷³، ومن هنا يصبح الناظر المكلف بإدارة دار الضرب مجبرًا على إعادة صهر وسكّ العملة التي ثبت فيها الخطأ وزنًا وشكلًا لإعادة طبع عملاتٍ جديدةٍ مشابهةٍ للأصل، أو على شكل أرباعٍ أو أثمانٍ من قيمة العملة المراد سكّها¹⁷⁴، لأنّ عدم إهتمامه بها يولّد ريبًا وشكًا قويًا في مصيرها¹⁷⁵.

الخاتمة: وفي ختام هذه الدّراسة خلصنا إلى النتائج التالية:

- تأكّد لنا أنّ الدّينار والدّرهم من أهمّ الوحدات النقديّة في بلاد المغرب الإسلامي رغم الإختلاف الحاصل في الأصل والأوزان، إلّا أنّ المتفق عليه أنّهما يحملان مواصفاتٍ شرعيّةٍ ثابتةٍ، والتي تتّصل بالشكل والمضمون خاصّة الكتابات على الوجهين.

- تبين لنا أنّ هناك فرق بين دار الضرب ودار السكّة؛ على أنّ دار الضرب هي المكان والحيّز المخصّص لصناعة التّقد، أمّا السكّة فهي ما نتج عن المجسّم المعدني الذي يطرق عليه للحصول على نقد ثابت الوزن والعيار والقيمة، لذا فقد أطلق على دار الضرب لفظ دار السكّة لوجود هذا المجسّم بها.

- خضوع دار السكّة لجهازٍ إداريٍ وفنيٍّ متكاملٍ المهام والمسؤوليات، الغرض منه الحصول على عملةٍ نقديّةٍ خالصةٍ الوزن والعيار موجهةً للتبادل بين الرعية في مختلف المعاملات المالية، لذا فإنّ جودة التّقد، وحلوه من الغشّ والتّدليس مرهونٌ بدرجة الوفاء الذي يقدمه هؤلاء للسلطة حفاظًا على سيادة عملتها وقوتها الاقتصادية.

- خضوع كلاً من معدن الذهب والفضة لعمليات الصهر بالنار لتنقية المعدنين من الشوائب والزوائد للحصول على معدنٍ نقيٍّ على شكل صفائح معدنية، ثمّ يتعرّضان للطرق بالقالب أو الصب في القالب على أنّ هذه الأخيرة أسرع وأوفرّ جهداً، والتي عرفت تطوّراً ملحوظاً في عصر الموحّدين وورثتهم من بني مرين وبني زيان وبني حفص.

- تعرّض عملية صناعة النّقد إلى عددٍ كبيرٍ من الأخطاء التي يرتكبها عمّال دار الضرب، خاصّة وأنّ صناعته تميل إلى الطريقة اليدوية المتمثلة في المطرقة والسندان، خاصّة من السكّك أو الفتّاح وحتّى النّاطر، ممّا يتطلّب إعادة تصحيح الخطأ عند اكتشافه، لذا فإنّ الدّينار والدّرهم لا يُطرحان للتداول إلّا بعد إخضاعهما لموازين دقيقة عرفت بصنّج العيار المودعة بدار الضرب حيث كان أبرز وحداتها المثقال والدّرهم.

الهوامش:

1- أحمد الشرباصي، المعجم الإقتصادي الإسلامي، دار الجيل، 1401هـ/1981م، ص164. ---- 2- العزفي أبو العباس السبكي، إثبات ماليب منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقته الدينار والدرهم والصاع والمد، تخريج ودراسة محمد الشريف، المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1420هـ/1999م، ص:140/المازندراني السيّد موسى الحسيني، تاريخ النقود الإسلامية، ط.2، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1408هـ/1988م، ص3-8/سعد رمضان الجبوري، المسكوكات الإسلامية، ط.1، دار الفكر، عمان، 1436هـ/2015م، ص42-43. ---- 3- سورة آل عمران، الآية:75. ---- 4- المازندراني، المرجع السابق، ص88. ---- 5- العزفي، المصدر السابق، ص:46، 84: ابن خلدون عبد الرحمن، مقدّمة ابن خلدون، ضبطه خليل شحادة وراجعه سهيل زكّار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1421هـ/2001م، ج1، ص325-326. ---- 6- المقرئزي تقي الدّين أبو العباس، الأوزان والأكيال الشرعية، تحقيق سلطان بن هليل بن عبد المسمار، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1438هـ/2008م، ص61/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص76-77. ---- 7- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص326. ---- 8- فالتر هنتس، المكايل والموازين الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، دت، ص29. ---- 9- ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دت، ص1370/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص45. ---- 10- المازندراني، المرجع السابق، ص6. ---- 11- العزفي، المصدر السابق، ص140/المقرئزي، المصدر السابق، ص47-48/ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص325/ابن الإخوة محمّد بن محمّد بن أحمد القرشي، معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق محمّد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطبوعي، ط1، مطبعة الإعلام الإسلامي، القاهرة، 1397هـ/1976م، ص142-143. ---- 12- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص325/أحمد الشرباصي، المرجع السابق، ص152. ---- 13- المازندراني، المرجع السابق، ص81/فالتر هنتس، المرجع السابق، ص10، 18.

14- المقرئزي، المصدر السابق، ص56/صالح يوسف بن قرية، المسكوكات المغربية على عهد الموحّدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة/12 و13 و14م، دراسة حضارية، دار الساحل، الجزائر، 1432هـ/2011م، ج1، ص39/علي معطي، تاريخ النقود العربية الإسلامية، ط1، دار المنهل، 1429هـ/2008م، ص41-42. ---- 15- ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص324/صالح يوسف بن قرية، المرجع السابق، ج1، ص326. ---- 16- مريم محمّد عبد الله جبودة، التّجارة في بلاد

إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحد والحفصي (555-980 هـ/1160-1572م)، رسالة دكتوراه في الآداب، إشراف سامية مصطفى مسعد، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، 1429 هـ/2008م، ص 210-211/روبار برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة حناي الساحلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1409 هـ/1988م، ج 2، ص 74/علي الهطاوي، النقود الحفصية من خلال نوازل البرزلي: محاولة توظيف كتب الفقه في التاريخ، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 2، المجلد 9، 1439 هـ/2018م، ص 159؛

Abdelhamid Fenina Et Tarek Kahlaoui, «La Monnaie Hafsides XIIIe- Xvie», Numismatique Et Histoire De La Monnaie En Tunisie, Monnaies Islamiques, La Banque Centrale De Tunisie, Tunis, Tome 2, 2007, P : 124.

17- مريم محمد عبد الله جبودة، المرجع السابق، ص 213-214؛

Abdelhamid FENINA et Tarek KAHLAOU, op.cit, p : 130, 133-134.

18- عاطف منصور محمد رمضان، النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة، ط 1، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، 1429 هـ/2008م، ص 85 ---- 19- محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6-9 هـ/12-15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1420 هـ/1999م، ص 293 ---- 20- المرجع نفسه، ص 293 ---- 21- الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى، المعيار المعرب عن فتاوى أهل إفريقية وأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حبي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، 1401 هـ/1981م، ج 6، ص 42-43.

22 Henri Lavoix , Catalogue Des Monnaies Musulmanes De La Bibliothèque National, Publier Par Ordre Du Ministère De L' instruction Publique, Espagne Et Afrique, Imprimerie National, Paris, 1891, Tome 03, P : 460-465. Ibid, P : 459 -460, 461-462.

23- العمري، شهاب الدين ابن فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق سلمان الجبوري ومهدي النجم، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1431 هـ/2010م، ج 4، ص 64/الونشريسي، المصدر السابق، ج 3، ص 281، 283، ج 5، ص 76-77، ج 8، ص 201/روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 74.

Abdelhamid FENINA et Tarek KAHLAOU, op.cit, p : 125 /علي الهطاوي، المرجع السابق، ص 162.

24- ابن مرزوق، أبو عبد الله التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401 هـ/1981م، ص 454/البادي سي عبد الحق بن إسماعيل، المقصد الشريف والمنتزح اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، تحقيق سعيد أعراب، ط 2، المطبعة الملكية، الرباط، 1414 هـ/1993م، ص 117 ---- 25- الونشريسي، المصدر السابق، ج 5، ص 82، 189 ---- 26- العمري، المصدر السابق، ج 4، ص 98/صالح يوسف قرية، المرجع السابق، ج 1، ص 172 ---- 27- العقباني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد التلمساني، تحفة الناظر وغنيمته الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المنكر، تحقيق علي الشنوفي، Extrait du Bulletin L' institut Français de DAMAS, Tome xix, 1967, ' d' études orientales de

183:ص

28- عاطف منصور محمد رمضان، المرجع السابق، ص 356 ---- 29- صالح يوسف بن قرية، المرجع السابق، ج 1، ص 27 ----

30- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص 240 ---- 31- نفسه، نفس الصفحة/أحمد الشرياصي، المرجع السابق، ص 149.

32- أبو يعلى الفراء محمد بن الحسين الجنبلي، الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 هـ/2000م، ص 181 ---- 33- عاطف منصور محمد رمضان، المرجع السابق، ص 356-357 ---- 34- ابن خلدون

عبد الرحمن، المصدر السابق، ج 1، ص 280-282 ---- 35- صالح يوسف بن قرية، المرجع السابق، ج 1، ص 27 ---- 36- عاطف

منصور محمد رمضان، المرجع السابق، ص 352 ---- 37- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص 240 ---- 38- ابن يوسف

الحكيم أبو الحسن علي، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات

الإسلامية في مدريد، المجلد السادس، العدد 1-2، 1378 هـ/1958م، ص 64 ---- 39- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق،

ص249-250 ---- 40- المازندراني، المرجع السابق، ص:34.33 ---- 41- نفسه، ص:09-10، 40، 44-47.45 ---- 42- المقرزي، المصدر السابق، ص:82/الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد المبارك البغدادي، ط1، مكتبة دار إبن قتيبة، الكويت، 1409 هـ/1989م، ص:199 ---- 43- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص:322/ابن الأثرق أبو عبد الله، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق وتعليق علي السامي النجار، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1429 هـ/2008م، ج1، ص:231 ---- 44- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص:27. 45- ابن الأثرق، المصدر السابق، ج1، ص:233-234 ---- 46- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص:323 ---- 47- نفسه، ج1، ص:281-282/عبد الرحمان فهمي محمّد، النقود العربية ماضيها وحاضرها، دار القلم، القاهرة، 1384 هـ/1964م، ص:7-8 ---- 48- صالح أبو ديار، النظام المالي في عهد الحفصيين، مجلة دراسات تاريخية، العدد 21-22، السنة السابعة، 1407 هـ/1986م، ص:89 ---- 49- دومينيك فاليريان، بجاية ميناء مغربي، ترجمة عمارة علاوة، ط1، المجلس الأعلى للغة العربية، 1435 هـ/2014م، ج1، ص:289/علي الهطاوي، المرجع السابق، ص:161 ---- 50- ابن يوسف الحكيم، ص:88، 111 ---- 51- Henri Lavoix , op.cit,P:459 -460,461-462 ---- 52- رفيق خليفي، حرفيو السك النقدي في المغرب الزياتي، أسرة ابن الملاح أنودجا (633-718 هـ/1235-1318م)، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مغرب البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، العدد الرابع، جوان 1434 هـ/2013م، ص:98 ---- 53- البرزلي، أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي، فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تقديم وتحقيق محمد الحبيب البيلة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1423 هـ/2002م، ج3، ص:155/الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص:75/ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص:76 ---- 54- صالح بن قرية، المسكوكات المغربية، ص:28-29 ---- 55- عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص:353-354/صالح بن قرية، المسكوكات المغربية، ص:28-29 ---- 56- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص:282/ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص:50 ---- 59- نفسه، ص:50-51 ---- 60- نفسه، ص:73، 75، 71، 56، 54، 52، 50 ---- 61- نفسه، ص:62-63 ---- 62- نفسه، ص:51 ---- 63- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص:250 ---- 64- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص:113 ---- 65- رفيق خليفي، المرجع السابق، ص:101-102 ---- 66- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص:117-118 ---- 67- نفسه، ص:119 ---- 68- نصيرة عزروودي، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة معسكر، العدد 09، ديسمبر 1435 هـ/2015م، ص:322.

69- الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص:75/البرزلي، المصدر السابق، ج5، ص:155/علي الهطاوي، المرجع السابق، ص:160/ Abdelhamid FENINA et Tarek KAHLAOUI, op.cit, pp.135-144
70- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص:51 ---- 71- نفسه، نفس الصفحة ---- 72- ابن بكرة، منصور الذّهي الكامل، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق عبد الرحمان فهمي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1385 هـ/1966م، ص:90 ---- 73- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص:55 ---- 74- نفسه، ص:51-52، 63. 75- نفسه، ص:59-60 ---- 76- المقرّي أحمد بن محمّد التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق محمد السقا وإبراهيم الأبياري، مطبعة فضالة، المحمدية، 1399 هـ/1988م، ج1، ص:292.
77- ابن بكرة، المصدر السابق، ص:90 ---- 78- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص:248 ---- 79- ابن بكرة، المصدر السابق، ص:91-92/عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص:356 ---- 80- ج.ف.ب هو بكتز، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا/تونس، 1401 هـ/1980م، ص:178-179 ---- 81- ابن بكرة، المصدر السابق، ص:93/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص:249 ---- 82- ابن يوسف الحكيم، المصدر

- السابق، ص 55-----83- نفسه، ص 55-56-----84- نفسه، ص 52-58/صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ج 1، ص 56.
- 85- ابن خلدون، المصدر السابق، ج 1، ص 322-----86- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 90-91-----87- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 53-----88- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 90-91-----89- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 53-----90- نفسه، ص 54-----91- عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص 359-----92- صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ج 1، ص 48-----93- الهمذاني أبو محمّد الحسن بن أحمد، الجوهريين العتيقتين المانعيتين من الصفراء والبيضاء (الذهب والفضة)، تحقيق أحمد فؤاد باشا، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1430 هـ/2009م، ص 108/ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 33-----94- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 33، 66-----95- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 54-55-----96- الهمذاني، المصدر السابق، ص 108-----97- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 17 (هامش)-----98- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 34-35-----99- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 18 (قسم الدراسة)/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص 245-----100- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 70-----101- نفسه، ص 20-21 (قسم الدراسة)/صالح بن قربة، المرجع السابق، ج 1، ص 51-50.
- 102- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 25/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص 245-246-----103- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 70-71-----104- نفسه، ص 71-----105- الهمذاني، المصدر السابق، ص 150-151/ابن بكرة، المصدر السابق، ص 73-74-----106- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 75-----107- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 71-----108- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 76، 88-----109- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 22-----110- نفسه، نفس الصفحة/صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص 52-----111- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 72-73-----112- صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص 53-54، 72-73-----113- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 23-24 (قسم الدراسة)/صالح يوصف بن قربة، المسكوكات المغربية، ص 55-----114- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 23-24 (قسم الدراسة)/صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص 55-56.
- 115- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 24 (قسم الدراسة)/صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص 56-----116- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 12-13 (قسم الدراسة)/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص 244-----117- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 11-12 (قسم الدراسة)-----118- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 13 (قسم الدراسة)/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص 244.
- 119- ابن بكرة، المصدر السابق، ص 14-15 (قسم الدراسة)/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص 244-----120- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص 244-245-----121- العزفي، المصدر السابق، ص 122/نجلاء سويد إبراهيم صالح الشمري، المكاييل والأوزان الشرعية وما يعادلها بالأوزان المعاصرة، مجلة الأستاذ، العدد 203، جامعة بغداد، 1433 هـ/2012م، ص 1492-1493-----122- ابن الرفعة أبو العباس نجم الدين الأنصاري، الإيضاح والتبيان في معرفة المكاييل والميزان، تحقيق محمّد أحمد إسماعيل الخاروف، دار الفكر، دمشق، 1400 هـ/1980م، ص 48-----123- مسعود كربوع، نوازل التقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي جمعًا ودراسةً وتحليلًا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1435 هـ/2013م، ص 142-----124- نجلاء الشمري، المرجع السابق، ص 1491-----125- عمر بلوط، فنادق مدينة تلمسان الزّانية، دراسة أثرية، مؤسسة الضحى للنشر والتّوزيع، الجزائر، 1432 هـ/2011م، ص 98-----126- موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتّوزيع، الجزائر، 1391 هـ/1971م، ص 74-----127- فالتر هنتس، المرجع السابق، ص 9/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص 63-----128- العزفي، المصدر السابق، ص 143/المقريزي، المصدر السابق، ص 62/ابن رفعة، المصدر السابق، ص 48-50 (الهامش)-----129- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص 64-----130- ابن الإخوة، المرجع السابق، ص 141-----131- أحمد الشراصي، المرجع السابق، ص 404-----132- جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1413 هـ/1992م، ص 181-----133- لطيفة بشاري، العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13-16م)، ط 1،

- منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 1432 هـ/2011م، ص 191-134- الونشريسي، المصدر السابق، ج 1، ص 389/5، ص 135- ابن خلدون عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون المسني ديوان العبر والمبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصريهم من ذي السلطان الأكبر، تحقيق خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 1421 هـ/2000م، ج 7، ص 128/الوزان الحسن بن محمد (ليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1404 هـ/1983م، ج 2، ص 18-136- ابن خلدون، المقدمة، ج 1، ص 326/المازانداني، المرجع السابق، ص 81، 137- فالترهنتس، المرجع السابق، ص 29-138- بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني (633-962 هـ/1235-1555م)، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف هشام أبو زميلة، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1422 هـ/2002م، ص 287. / Henri Lavoix, op.cit, P : 459-465.
- 139- علي جمعة محمد، المكييل والموازين الشرعية، ط 2، القدس للإعلان والنشر والتسويق، القاهرة، مصر، 1421 هـ/2001م، ص 19/صالح بن قربة، المرجع السابق، ج 1، ص 39/علي معطي، المرجع السابق، ص 41-42.
- 140- لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص 191-192-141- الصقلية: هي أحد أجزاء الدرهم، والتي تقدر بربع الدرهم بمقدار 0,157 غرام. ينظر جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص 181-142- البكري أبو عبيد، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت، ص 62-143- أرشكول: مدينة عامرة قديمة، تقع على بعد 15 ميل من تلمسان، تقع في أحد منحرجات واد تافنة ما بين تنس ونكور. ينظر الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 16-144- البكري، المصدر السابق، ص 77.
- 145- جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص 181-146- ابن خلدون، العبر، ج 7، ص 128-147- ابن الرفعة، المصدر السابق، ص 52/لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص 192-148- ابن الرفعة، المصدر السابق، ص 58/أحمد الشراصي، المرجع السابق، ص 256-149- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص 58-59-150- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 62-151- صالح بن قربة، المرجع السابق، ج 1، ص 33-152- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 52، 62-153- نفسه، ص 59-154- الماوردي، علي بن محمد بن جبيب، الرتبة في طلب الحسية، دراسة وتحقيق أحمد جابر بدران، إشراف علي جمعة، دار الرسالة، القاهرة، 1422 هـ/2002م، ج 1، ص 178-155- الشيزري عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر، نهاية الرتبة في طلب الحسية، تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص 221-156- موسى لقبال، المرجع السابق، ص 74-157- كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والإقتصادية والدينية والعلمية في غرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1417 هـ/1996م، ص 82-158- الونشريسي، المصدر السابق، ج 1، ص 398، 397-159- نفسه، ج 3، ص 276-160- كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 82-161- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 54-162- عاطف منصور محمد رمضان، المرجع السابق، ص 648-163- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 53-164- نفسه، ص 58، 165- نفسه، ص 58-166- عاطف منصور محمد رمضان، المرجع السابق، ص 650-167- علي الهطاوي، المرجع السابق، ص 161-168- للمزيد عن هذه الإختلافات ينظر Henri Lavoix , op.cit,P:459-460,461-462
- 169- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 75-170- نفسه، ص 73-171- نفسه، ص 52-172- عاطف منصور محمد رمضان، المرجع السابق، ص 650-173- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 55-174- نفسه، ص 73-175- نفسه، ص 52.